لشكر يسترجع فريقه البرلماني بمجلس النواب

صناديق الاقتراع نقلت تحت حراسة أمنية مشددة قادها الدرك والأمن

2

annahar al maghribia

النهار المغربية

يومية مستقلة

www. annahar.ma annahar30@gmail.com

* مدير النشر: عبد الحكيم بديع * العدد: 4165 * السبت-الأحد 06-07 يناير 2018 * السنة الرابعة عشر * رقم الإيداع القانوني 84/2002 * الثمن 4 دراهم

الاستقلال والبام والاتحاد الدستوري أكبر المستفيدين من ريع مناجم جرادة

شركات في ملكية منتخبين استفادت من سخاء وزارة الطاقة التي اكتفت بالترخيص لأربعة وجوه سياسية من أبناء المدينة

■ محمد عفري

تشير أصابع الاتهام إلى ثلاثة أحزاب - هما الاستقلال و البام بالإضافة إلى الاتحاد الدستوري بكونها أكبر الهيئات السياسية التي مارست "فسادا" سياسيا بمدينة جرادة المنجمية واستفادت من ريع خيراتها على حساب 43 ألفا من ساكنتها، وهي الخيرات التي تتجسد بالأساس في مناجم الفحم.

مصدر مطلع ربط الفساد السياسي لهذين الحزبين في هذه المدينة بخطاب العرش لسنة 2017 الذي أكد فيه جلالة الملك محمد السادس على تراجع دور الأحزاب ومرشحيها في خدمة المواطنين مقابل جعلهم الانتخابات آلية للوصول إلى السلطة و الاستغلال بأبشع صوره المواطنين - في حين أن المرحلة أصبحت فاصلة لإعادة الأمور إلى نصابها لتكون الكلمة فيها للمواطن المسؤولية في اختيار المنتخبين ومحاسبتهم كما قال جلالته في الخطاب ذاته.

المصدر ذاته، أكد أنه بعد قرار إغلاق مناجم جرادة المعروفة اختصارا بمناجم الفحم المغربي(CDM) في سنة 2000، استفاد من استخراج هذا المعدن "شركات" تابعة لمناضلين في حزب الاستقلال قبل أن يتأسس حزب الأصالة و المعاصرة الذي استقطب سياسيين ينتمون إليه من استخراج هذه المادة التي تعتبر مصدر عيش غالبية سكان جرادة ومصدر تنميتها الاجتماعية و الاقتصادية منذ أن أحدث الاستعمار الفرنسي هذه الشركة في 1920، من دون أن تظهر آثار خيرات هذه المناجم على 43 ألفا من ساكنتها بل لتكون هذه الساكنة هي الأقل استفادة من التنمية إلى حدود اليوم.

قرار الإغلاق النهائي لشركة "مناجم الفحم المغربي(CDM)" في 2000، بعد اتفاقية موقعة في 1998 بين الدولة و المركزيات النقابية، كان بمثابة كارثة اجتماعية بالنسبة لأكثر من 5 آلاف عامل خرجوا من دهاليز الظلام والموت بهذه المناجم إلى نفق البطالة والأمراض و الفقر المدقع بينما القرار ذاته شكل فرصة ذهبية للغنى الفاحش لآخرين محسوبين على السياسة و الأعمال، ويتعلق الأمر حسب تحقيق أجرته الزميلة "تيل كيل" عنونته بـ" أباطرة الفحم" (يتعلق) بأربعة وجوه بالأساس من أبناء المدينة، منهم اثنان برلمانيان ومنتخب جماعي يسجل الواقع استغلالهم و تناميهم الفاحش على حساب ريع الفحم، ومن بينهم (م.د) منتخب حزب الاستقلال بجماعة مدينة جرادة و عامل سابق بشركة مناجم الفحم المغربي و الذي تمكن من الشروع في استخراج الفحم انطلاقا من سنة 2000 عبر شركة "دلو الفحم" حيث استفاد من المناجم التي تم التخلي عنها بعد إغلاق "مناجم الفحم المغربي(CDM)" ومن اليد العاملة. ومن سخاء وزارة الطاقة و المعادن التي منحت طوال سبعة عشرة سنة أربعة تراخيص للوجوه السياسية الأربعة لاستخراج الفحم. (م.د) المعروف بكونه رجل أعمال و الذي سبق له الاشتغال كعامل عادي في الشركة التي أقفلت أبوابها لا يتعدى مستواه التعليمي المستوى الرابع ابتدائي، استطاع في وقت وجيز تحقيق 23 مليون درهم كرقم معاملات خلال السنة المالية 2016 من خلال الرخصة الممنوحة له من طرف الوزارة الوصية. الأكثر من ذلك أن ابنه (ي.د) المنتمي لحزب الاستقلال أيضا، والمنتخب بتزكية منه كمنتخب جماعي هو شريكه في هذه المؤسسة. و بالإضافة على هذين الوجهين لابد من ذكر (م.ح) النائب البرلماني المنتمي لحزب البام وشقيق منتخبة جماعية (أ.ح) أول امرأة تم انتخابها على رأس جماعة بمدينة جرادة في 2015، علما أن (م.ح) ذو الأربعين سنة من عمره و العامل السابق في "مناجم الفحم المغربي(CDM)" يسير ثلاث شركات للمعادن منها ثلاثة مختصة في استخراج الفحم.

و إضافة إلى هؤلاء الأربعة يوجد منتخب جماعي من الاتحاد الدستوري (ب.ا.ا) يعتبر مناضلا قديما بهذا الحزب ووجه سياسي مألوف لدى ساكنة المدينة استطاع أن يؤسس شركة لاستخراج الفحم بترخيص و يعتبر من أغنياء المدينة و الجهة على حساب ريع الفحم حيث قال عنه المصدر أعلاه أن أرقام معاملات، و نتائج شركته تعتبر خيالية و لا غير مصرح بها مادام هذا السياسي لا يصرح إلا بالعجز التي تتخبط فيه شركته من حين لآخر.

العباسي يقاضي مفوضا قضائيا وجه اتهامات خطيرة لقاضية

المفوض انتحل صفة وكيل الملك مدعيا توصله بشكايات من مواطنين

قال المكتب الجهوي للودادية الحسنية للقضاة بالدار البيضاء، إنه تلقى بكل أسى وغضب شديدين البلاغ الزائف والمفضوح المنشور بالمنبر الخاص بالمفوضين القضائيين تحت عنوان: "فضيحة ثلاثي التلاعب بمصالح المواطنين بالمحكمة التجارية بالدار البيضاء" بواسطة الحساب الخاص لأحد المفوضين القضائيين، والذي تطرق مضمونه إلى ادعاءات مجانية واتهامات باطلة وقذف وإهانة صارخة في حق قاضية بالمحكمة التجارية بالدار البيضاء، تمس بشرفها وسمعتها ووقار وهيبة السلطة القضائية التي تنتمي إليها.

التفاصيل ص 3

الاتحاد المغربي للشغل يصف جلسات الحوار الاجتماعي بـ" اللقاءات الشكلية"

المخاريق: رئيس الحكومة "يمارس التضليل" ضد النقابات والأجراء

هاجم الميلودي مخاريق الأمين عام الاتحاد المغربي للشغل، سعد الدين العثماني رئيس الحكومة، بوصفه أنه يمارس "التضليل" تجاه النقابات والأجراء والطبقات الكادحة، واعتبر مخاريق، تصريح رئيس الحكومة الأخير الذي يدعو فيه الى فتح باب الحوار الاجتماعي...

التفاصيل في الصفحة 2

جلالة الملك يأمر بمراقبة مالية الأوقاف و إصلاح الأوقاف العامة

ذكر بلاغ للديوان الملكي أن أمير المؤمنين صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، وجه رسالة سامية إلى كل من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف، ضمنها جلالته توجيهاته الرشيدة بشأن مواصلة إصلاح الأوقاف العامة من أجل الحفاظ عليها وتنميتها وحسن تدبيرها. وفي ما يلي نص بلاغ الديوان الملكي بهذا الخصوص:

"في إطار العناية الموصولة، التي ما فتئ مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله، يوليها للحقل الديني...

التفاصيل ص 3

المغرب يشارك في اجتماع افريقي كبير

انطلقت أمس الجمعة بأديس أبابا، أشغال اجتماع الخبراء التحضيري للاجتماع العادي العاشر للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالدفاع والسلامة والأمن التابعة للاتحاد الإفريقي، بمشاركة المغرب. ويمثل المغرب في هذا الاجتماع وفد يضم ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة الداخلية، وإدارة الدفاع الوطني. وتميزت الجلسة الافتتاحية للاجتماع بالوقوف دقيقة صمت ترحما على أرواح جنود حفظ السلام وضحايا العنف بإفريقيا. كما تمت المصادقة على جدول الأعمال وعلى مكتب اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالدفاع والسلامة والأمن. وستدارس الوفود المشاركة في هذا الاجتماع، الذي سيعقد على مدى ثلاثة أيام بمقر الاتحاد الإفريقي، العديد من القضايا منها على الخصوص تقرير رئيس لجنة الاتحاد الإفريقي وتقرير الخبراء حول التحقق من القدرات المتعهد بها من قبل القوة الإفريقية الجاهزة، التي أحدثها الاتحاد الإفريقي سنة 2003.

التفاصيل ص 3

منح رخص استثنائية للنقل بسبب سوء الأحوال الجوية

طالبت وزارة التجهيز والنقل في بلاغ عمم على مديرياتها الجهويين، عدم منح رخص استثنائية لتنظيم الرحلات المنظمة، حفاظا على سلامة المواطنين، على إثر التوقعات التي تنذر بتساقطات مطرية وثلوج قوية قد تعرفها معظم المناطق المغربية. ودعت الوزارة الوصية على قطاع النقل، إلى عدم منح رخص استثنائية للرحلات خلال يومي السبت 06 والأحد 07 يناير 2018. وأضاف البلاغ أن منح رخص خلال هذه الأيام قد يشكل خطرا على مستعملي الطريق، خصوصا بعد تعميم نشرة تنذر بتساقطات مطرية وثلوج ورياح قوية.

توقيف شخص حاول سرقة وكالة لتحويل الأموال

تمكنت المصلحة الولائية للشرطة القضائية بأكادير، أول أمس الخميس، من توقيف شخص يبلغ من العمر 34 سنة وذلك للاشتباه في تورطه في محاولة ارتكاب سرقة من داخل وكالة لتحويل الأموال بمنطقة بنسركاو بنفس المدينة. وذكر بلاغ للمديرية العامة للأمن الوطني أنه جرى توقيف المشتبه فيه وهو عديم السوابق القضائية، إثر تواجده بالقرب من إحدى وكالات تحويل الأموال بمنطقة بنسركاو، وبحوزته حقيبة تحتوي على سلاح أبيض من الحجم الكبير بالإضافة إلى مفتاح انجليزي ومفكات.

وأضاف البلاغ أن إجراءات البحث الأولي أوضحت أن المشتبه فيه متورط في ارتكاب عملية سرقة تحت التهديد بالسلاح الأبيض من داخل إحدى وكالات تحويل الأموال بنفس المنطقة، جرت أطوارها سنة 2016، بالإضافة إلى محاولتين للسرقة بنفس الأسلوب الإجرامي بكل من مدينة إنزكان ومنطقة مولاي رشيد بالدار البيضاء.

التفاصيل ص 3

المرأة الإيرانية تصنع صورة الاحتجاج

7

جرائم ومحاكم

الوكيل العام يكشف مستجدات ملف الزفزافي ومن معه

الحدث

كتاب يفشي أسرار البيت الأبيض وترامب

رياضة

الوداد يتوج بجائزة أفضل فريق إفريقي لسنة 2017

افتتاحية

النيابة العامة والتدخل الحكومي

الاصطدام بين رئيس النيابة العامة ووزير العدل ناتج عن عدم فهم لمقتضيات الدستور والقانون التنظيمي المتعلق باستقلال السلطة القضائية. كما أنه ناتج عن عدم استيعاب السلطة الحكومية لخروج جزء من القضاء من يدها، وأصبح الصدام عن رغبة في التحكم في السلطة القضائية. فالاستقلال كلمة شاملة، وهي ما نص عليه الدستور، ولا يمكن استمرار النقصان من خلال الهيمنة على أي جزء من القضاء، والحكومة ما زالت مصرة على الإمساك برقبة النيابة العامة باعتبارها سلطة قضائية من خلالها تسعى إلى ممارسات خارج الاستقلال.

لا يهمنا من بعيد أو قريب أن يتم رفض تدخلات وزير العدل في شؤون النيابة العامة، ولا تهمنا المذكرة التي بعثها رئيس النيابة العامة لوكلاء الملك، التي تنص على عدم الخضوع لأي تعليمات مهما كانت ومن أي جهة جاءت، لأننا نعتبر أن مذكرة رئيس النيابة العامة شأن داخلي، وسواء تم تعميمها على الإعلام أم لا أو تم تسريبها إليه تبقى شأن قضائي بالنتيجة والمحصلة.

لكن ما نريد أن نعرفه نحن من معطيات وما نحث عليه من فعل يتعلق بهذا التدخل. ينبغي تقدير الأمور كما هي وفهمها في سياقها. مذكرة رئيس النيابة العامة هي إخبار بشيء وقع وليست إنشاء بناء على معطيات يمكن أن تحصل. يعني أن رئيس النيابة العامة أخبر بشيء وقع وتصدى له كي لا يقع في المستقبل.

نحن هنا نقول إن الاكتفاء بمذكرة كان ينبغي أن تبقى شأنا داخليا غير كاف بتاتا، لأن النيابة العامة من خلال رئاستها عليها أن تفتح تحقيقا حول التدخل في شؤون القضاء من أية جهة كانت. فالتدخل ممنوع وما دامت مذكرة رئيس النيابة العامة أخبرت بوقوعه فيلزم فتح تحقيق في الأمر وترتيب الخلاصات على ذلك، وإن اقتضى الأمر ترتيب العقوبات مهما كانت صفة الجهة الصادرة عنها ومهما كانت صفة الشخص الذي أرسل هذه التعليمات كتابيا أو شفويا.

سكوت النيابة العامة عن هذا الخرق سيضر بالسلطة القضائية. فالإخبار تم عن التدخلات لكن لم يتم إخبارنا عن طبيعتها وهل تم الخضوع لها أم لا؟ وبالتالي ينبغي السير بالتحقيق إلى مداه البعيد ومحاسبة كل من تورط في تدخلات الحكومة في الشأن القضائي، لأن الإخبار بالتدخل أصبح يعني المغاربة بقدر ما لا يعنيهم المذكرة نفسها لأنها من مقومات العمل في أي مؤسسة من المؤسسات، وبالتالي لا بد من معرفة المتدخل وبأي صفة تدخل وهل يسمح له القانون بنوع من أنواع التدخل وهل تدخلاته أثرت على القضاء؟

هذا الاصطدام يبين أن هناك من لا يميز بين القضاء الواقف والقضاء الجالس وإدارة شؤون المحاكم وبناياتها وموظفيها، وأن المرور العابر بالمنظمات المتطرفة أو حتى بوزارة خفيفة غير كاف ليستوعب المرء سياقات الدستور الجديد. ولو كان يفهم السياقات لما قام بالتورط في التقرير الزائف حول حراك الريف الذي يتهم الأمن بتعذيب المعتقلين وهو يعرف أن التقرير تم إعداده خارج المعايير المعروفة.

شكرا رئيس النيابة العامة لأنه كيفما كان تصرفك تجاه التدخل في شؤون القضاء، هو يعلي من قيمته ويذود عن الاستقلالية التي أرادت الحكومة خرقها واختراقها.

الحكومة تحدث صندوقا لفقراء التعليم العمومي

إقرار رسوم التسجيل للأسر الميسورة وإحداث صندوق خاص لدعم تعليم الفقراء

تدارس مجلس الحكومة، الخميس بالرباط، مشروع قانون إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، وأخذ بعين الاعتبار عددا من الملاحظات بشأنه، وذلك في أفق عرضه على مجلس وزاري مقبل.

وينص المشروع، على أنه يتم بموجب قانون المالية تحديد صندوق خاص لدعم عمليات تعميم التعليم الإلزامي وتحسين جودته، يتم تمويله من طرف الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية ومساهمات القطاع الخاص وباقي الشركاء، كما أن إقرار رسوم التسجيل بمؤسسات التعليم يهم الأسر الميسورة فقط وسيكون وفق نص تنظيمي يأخذ بعين الاعتبار مستوى الدخل والقدرة على الأداء.

كما ينص على تعزيز وتوسيع نطاق تطبيق أنظمة التغطية الاجتماعية لفائدة المتعلمين من ذوي الاحتياج قصد تمكينهم من الاستفادة من خدمات اجتماعية تساعدهم وتحفزهم على متابعة دراستهم في ظروف مناسبة وملائمة وإطلاق نظام للدعم الاجتماعي لفائدة الأسر المعوزة، ولا سيما من أجل ضمان تمدرس أبنائها.

وأكد المشروع، من جهة أخرى، أن الدولة تسهر على تمكين المتعلمين من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية وفق مبادئ الاستحقاق وتكافؤ الفرص والشفافية وتشمل كل من خدمات الإيواء لذوي الاحتياج، ونظام التغطية الصحية لفائدة المتعلمين غير المستفيدين برسم أي نظام آخر، ونظام المنح الدراسية لفائدة المتعلمين المستحقة الذين يوجد آباؤهم أو أولياؤهم أو المتكفلون بهم في وضعية اجتماعية هشة، ونظام القروض الدراسية لفائدة المتعلمين الذين يرغبون في الاستفادة من هذه القروض قصد متابعة دراستهم العليا.

كما ينص مشروع القانون على أن مؤسسات التربية والتعليم التابعة للقطاع الخاص، تلتزم بالتقيد بمبادئ المرفق العمومي في تقديم خدماتها، والإسهام في توفير التربية والتعليم والتكوين لأبناء الأسر المعوزة وللأشخاص في وضعية إعاقة وكذا الموجودين في وضعية خاصة، وذلك مقابل وضع نظام جبائي تحفيزي لتمكينها من المساهمة على وجه الخصوص في مجهود تعميم التعليم الإلزامي.

ومن جانب آخر، ينص المشروع على إقرار هندسة لغوية جديدة لإتقان اللغتين الرسميتين والتمكن من اللغات الأجنبية، وإرساء منظومة جديدة للبحث العلمي وإحداث مجلس وطني له، كما ينص على حكامة فعالة لمنظومة التعليم تقوم على اللاممركزية واللاتمركز والتعاقد والشراكة والتكامل، وعلى تصور جديد لتدبير الموارد البشرية وتطوير نظام التقويم والامتحانات ونظام التوجيه والإرشاد.

ومن أجل النجاح في تنزيل هذا الإصلاح، نص المشروع على إحداث لجنة وطنية لتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي تضم في عضويتها مختلف القطاعات الحكومية المعنية تحت إشراف رئيس الحكومة.

موقف النهار

لحد الآن، وبعد مرور حوالي أربعة أشهر لم يتم تعويض الأربعة وزراء الذين سبق أن أقالهم من مناصبهم ملك البلاد. وعاد الحديث من جديد عما أصبح يطلق عليه بـ "البلوكاج" حول ترميم الحكومة، كما عاد الحديث عن منطق "التحكم" الذي دأب حزب العدالة والتنمية على مضغه، كما وقف في العقبة.

لكن لا أحد يملك الجرأة للإفصاح عن الأسباب الحقيقية عن هذا المسمى بـ "البلوكاج".

ثم ماذا سيقع حتى وإن تمت إقالة نصف الوزراء؛ أعتقد أنه سيكون أرحم للمغاربة من أن يكون لديهم ما يعادل وزيرا لكل مليون نسمة، وفي الوقت نفسه نجد مشاريع دشنها ملك البلاد ولم يتم إنجازها من طرف هؤلاء المسؤولين.

لم تكن تلكم سنوات الرصاص بل سنوات الوطنية والإخلاص

لا حديث في الشارع المغربي إلا عن التزام [العثماني] بصرف التعويضات المالية لضحايا، لا بل المتهورين في معارك خاسرة ضد الملكية التي سمّوها [انتهاكات سنوات الرصاص]؛ وهو ما لم يقل به التاريخ أبدا؛ لأن تلكم كانت معارك خاضها الفوضويون ضد الملكية للوصول إلى الحكم، أسوة برفاقهم [البلاشفة] في [روسيا] سنة [1917]؛ لكنهم انهزموا، وكان عليهم أن يتحلّوا بالروح الرياضية ويتقبّلوا الهزيمة، ولا يحوّلوها إلى ما أسموه [انتهاكات] ليتقاضوا شيئا تعويضات من أموال الشعب، وفي ذلك تهمة ضمنية للملكية، وهي من ذلك براء؛ وخاضت المعركة كباقي الدول ضد الانقلابيين والفوضويين، وتمّ لها النصر في ساحة الوغى؛ فما العيب في ذلك، وهو ما قامت به أيضا دول مثل فرنسا، ومصر، والأردن؛ فما سمعنا كلاما عن صرف تعويضات للفوضويين المتهورين في هذه المعارك الخاسرة.

إذن، ارْفعْ يدك يا [عثماني] عن أموال الأمة؛ وإذا كنت تلتزم بصرف تعويضات لهؤلاء، فاصْرفها من مالك الخاص، وليس من أموال شعب يعاني الويلات من البطالة، وأطفال يبيتون في البرد القارس على قارعة الطريق، وهم أولى بهذه التعويضات، بدلا من الذين خاضوا معارك خسروها.. أنت يا [عثماني] بالتزامك هذا، كان لا بد من اعتقالك، ومحاكمتك محاكمة علنية لتكون عبرة لمن يتّهمون الملكية، وأن تردّ كافة الأموال التي تقاضوها.. فلو كنّا سنّها عادة، لأمرتُ باعتقالك فورا بتهمة المسّ بأموال الشعب، وبتهمة المسّ بالملكية لتجد عاقبتك ملتبسة، ولحسن حظّك، فليس منّا عادة؛ ولكنّ الله يرى؛ فهذه الأموال ليست لك؛ ولكن أنت موكّل عليها لتتصرّف فيها بما يرضي الخالق والمخلوق؛ ولكن من شاركم من قبلكم هذا تكلم!

في هذه الفترة التي يسمّونها بالسوداء، أعلن جلالة الملك [الحسن الثاني] طيّب الله ثراه، حالة الاستثناء، مثل ما يحدث في الحروب، وألغى البرلمان، وصار الملك هو الذي يعيّن الحكومة المشكّلة من (12 أو 14) وزيرا فقط، وقلّصت الضرائب، وتوفّرت فرص الشغل للشباب في سائر القطاعات، وتعجّ الصحف بإعلانات امتحانات التوظيف، وبدأ المغرب بسرعة، وحرصا على كافة الحقوق ومن بينها التقاعد، ونظّم المغرب [المسيرة الخضراء]، وظهر أنه دولة قوية بمعدّاتها، وأموالها، وشعبها وأمواجها؛ لكنّ يوم فتح الباب للأحزاب الانتهازية، تراجع النمو والاقتصاد، وشاع الغشّ في الانتخابات، وتفشّت ديموقراطيتنا، ومن ثمة، ونحن في سقوط حرّ، حتى صارت الحقوق البشرية تُنسف بواسطة الأحزاب، وانشدّت أنظارهم إلى فوائد المراتب، وتقاعدهم، وارتفعت نسبة البطالة، وانخفض بسبب هذه الأحزاب مستوى الاقتصاد، والتعليم، والشغل، والصحة، والأمن؛ واشتعلت آمال الأحزاب حتى قال جلالة الملك طيّب الله ثراه في خطاب سام: [أقلّ شيء للمغاربة من الأحزاب: فبارك من الأحزاب.. المغاربة بحاجة لمرافق، ووسائل، وشغل لأبنائهم وليس لأحزاب..].

فماذا جناه المغاربة من 40 حزبا، و40 وزيرا، ومن غرفتين تشريعيتين؛ ومن نظام الأكاديميات في التعليم؛ ومن عشرات الجمعيات، والمنظمات، والمجالس في مجال حقوق الإنسان، التي أُسقطت حقوقه الأساسية من قوت، وشغل، وصحة، وتعليم، وسكن، ومعاش، واستُبدلت بحقوق الشذوذ، والعري، والأكل رمضان علانية، والحق في الحياة لقاتل المغاربة بغير حق، بقتلهم ثم يذهب إلى سجن ليأكل ويُؤمّن لرزقهم؛ من أرزاقهم تساند منظمات الماسونية، والصهيونية، والصليبية، ومنظمة (الفيمنيست) الشيطانية، فتداعى القيم، وانهارت القيم، وتخلّت الأخلاق، وخبت الروح الوطنية، وصار الوطن كما يسميه [الإخوان الشياطين] مجرّد [حفنة من تراب عفن]، وأصبحت الوطنية كما قال [بيتهوفن]: [كلمة كبيرة] يختفي خلفها كل خائن وكل سارق وكذّاب... و[العثماني] الرئيس [الإخواني] يلتزم بصرف التعويضات المالية لضحايا تلك الفترة، وهو بذلك يتهم الحكم، ويُدين الملكية في عهد جلالة الملك [الحسن الثاني] طيّب الله ثراه، وربما أنه يجهل ربّه، فإن الشعب يسخط، ولا شرعية لها، ولا مصداقية؛ وإن رغمها فعلا المنظمات الهدامة، والمدافعين عن الشواذ والمتآمرين على الأمة والملكية.. فارفع يدك [عثماني] عن أموال الأمة واحترم حقوقها، وثوابتها، ومؤسساتها، ومقوّماتها، ووحدتها، واستقرارها، وتقدّم استقلالها، وهي كلّها خيرٌ لنا ولك، فهل أنت فاعل؟ شكرا!

محمد فارس